مركز الدراسات الآسيوية والصينية
CENTRE FOR ASIAN & CHINESE STUDIES

مصر والصين وتشكيل مستقبل الشرق الأوسط:
قراءة استشرافية في دلالات زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ للقاهرة وآفاق التعاون 2035

د. غادة كمال

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية /

خبير سياسي بمجلس الوزراء المصري

مركز الدراسات الآسيوية والصينية – بيروت

أغسطس – آب 2026

جميع الحقوق محفوظة للمركز

الملخص

تأتي زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى مصر، المقررة في الفترة من 30 أغسطس إلى 3 سبتمبر 2026، في لحظة تتجاوز دلالاتها الإطار التقليدي للعلاقات المصرية–الصينية، فالزيارة هي الأولى للرئيس الصيني إلى القاهرة منذ 2016، وتتزامن مع مرور سبعين عامًا على إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، في وقت يشهد فيه الشرق الأوسط تحولات أمنية واقتصادية وجيوسياسية متسارعة، وتشمل هذه البيئة تداعيات الحرب في غزة، والتوترات المرتبطة بإيران وإسرائيل والولايات المتحدة، واضطرابات البحر الأحمر، وعدم الاستقرار في السودان، إلى جانب إعادة تشكيل أسواق الطاقة وسلاسل الإمداد والتجارة الدولية.

وتنطلق الدراسة من فرضية رئيسية مفادها أن القيمة الاستراتيجية للزيارة لا ترتبط فقط بما قد ينتج عنها من اتفاقيات ومشروعات، وإنما بقدرتها على إعادة تعريف وظيفة الشراكة المصرية–الصينية خلال العقد المقبل. فلم يعد التحدي بالنسبة لمصر هو زيادة حجم الاستثمار الصيني فحسب، بل تحويله إلى إنتاج وتصدير ونقل تكنولوجيا وقيمة مضافة محلية، بينما تنظر الصين إلى مصر باعتبارها موقعًا استراتيجيًا ومنصة إنتاج ولوجستيات وبوابة إلى الأسواق العربية والأفريقية والأوروبية.

وتناقش الدراسة ثلاثة مسارات مستقبلية: استمرار الشراكة الاقتصادية التقليدية، والانتقال إلى شراكة استراتيجية متعددة المجالات، ثم الشراكة الجيو–اقتصادية ذات الامتداد الإقليمي. وترجح الدراسة أن يمثل السيناريو الثاني المسار الأكثر واقعية على المدى القريب والمتوسط، مع إمكانية الانتقال تدريجيًا إلى السيناريو الثالث إذا نجحت مصر في تعظيم المكون المحلي، ونقل التكنولوجيا، وزيادة الصادرات، وربط الاستثمارات الصينية بأهداف التنمية والإنتاج.

ومن ثم، فإن السؤال الرئيسي الذي تطرحه الزيارة ليس فقط: ماذا ستقدم الصين لمصر؟ وإنما: كيف تستطيع مصر إعادة صياغة شروط الشراكة بما يجعلها أداة لبناء القدرات الإنتاجية والتكنولوجية المصرية، وتعزيز قدرة القاهرة على التأثير في بيئة إقليمية متغيرة؟

مقدمة: زيارة في لحظة انتقالية

أعلنت الرئاسة المصرية في 26 أغسطس 2026 أن الرئيس الصيني شي جين بينغ سيزور مصر لإجراء مباحثات مع الرئيس عبد الفتاح السيسي حول تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، إلى جانب القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، وتأتي الزيارة بعد عشر سنوات من زيارة شي السابقة إلى القاهرة، وفي عام تحل فيه الذكرى السبعون لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والصين. [1]

لكن أهمية الزيارة لا تكمن في رمزيتها التاريخية وحدها، وإنما في تغير طبيعة البيئة الاستراتيجية التي تتحرك فيها الدولتان. فقد توسعت العلاقات خلال العقد الماضي من البنية الأساسية والطاقة إلى التصنيع والطاقة الجديدة والسيارات الكهربائية والتكنولوجيا واللوجستيات، بينما أصبحت منطقة الشرق الأوسط أكثر ارتباطًا بين الأمن والسياسة والطاقة والتجارة وإعادة الإعمار وسلاسل الإمداد. [2]

وتشير التطورات الأخيرة إلى أن التعاون الاقتصادي أصبح أكثر ارتباطًا بالتصنيع والتوطين، ففي أغسطس 2026 ناقشت الحكومة المصرية مع مجموعة صينية مشروعًا صناعيًا متكاملًا في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس بقيمة قد تصل إلى ملياري دولار[3]، مع التأكيد على نقل الخبرات والتكنولوجيا وزيادة الصادرات؛ كما شهدت المنطقة خلال 2026 تحركات صينية جديدة في الطاقة الجديدة وصناعة السيارات والمكونات والصناعات الطبية، وهذا يعزز فرضية الدراسة بأن المرحلة المقبلة يمكن أن تنتقل بالعلاقة من جذب الاستثمار إلى إدارة نوعيته وربطه بالأهداف الإنتاجية المصرية.

وعليه، لا تُقرأ الزيارة بوصفها حدثًا ثنائيًا فقط، بل باعتبارها فرصة لإعادة تصميم مسار الشراكة حتى 2035، في ضوء موقع مصر الجيو–اقتصادي، واحتياجات الصين إلى استقرار سلاسل التجارة والإنتاج، وحاجة مصر إلى التكنولوجيا والاستثمار والصادرات.

المحور الأول

زيارة شي جين بينغ إلى القاهرة.. لماذا الآن؟

تمثل زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى القاهرة لحظة فارقة في مسار العلاقات المصرية–الصينية، ليس فقط لأنها تأتي بعد عشر سنوات من زيارته السابقة، وإنما لأنها تتزامن مع مرور سبعين عامًا على إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وفي ظل تغيرات كبيرة طرأت على النظام الدولي والشرق الأوسط وعلى طبيعة الشراكة نفسها.

1. الذكرى السبعون: من الاحتفال بالعلاقة إلى إعادة تعريف مستقبلها

تمثل الذكرى السبعون للعلاقات المصرية–الصينية محطة مهمة لتقييم مسار العلاقة والانتقال من الرمزية التاريخية مع التحول الاستراتيجي إلى بناء أجندة مستقبلية، فقد كانت مصر أول دولة عربية وأفريقية تقيم علاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية في 30 مايو 1956، وتطورت العلاقة لاحقًا إلى شراكة استراتيجية شاملة شملت الاقتصاد والاستثمار والبنية الأساسية والطاقة والتكنولوجيا[4]. وتكمن أهمية الذكرى في أنها تتيح للطرفين تحديد أولويات الفترة المقبلة، بدل الاكتفاء بتقييم ما تحقق خلال العقود السابقة. ومن هذا المنظور، يمكن أن تكون الزيارة نقطة انتقال من إدارة العلاقة القائمة إلى تصميم مسار أكثر إنتاجية واستدامة.

2. عشر سنوات منذ زيارة 2016: تغير العلاقة والبيئة المحيطة بها

شهدت العلاقات منذ زيارة شي إلى القاهرة عام 2016 توسعًا في الاستثمار والتصنيع والطاقة والنقل والمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وفي الوقت نفسه، تغيرت طبيعة الاقتصاد العالمي وموقع الصين فيه، كما تغيرت أولويات مصر التنموية، وازدادت أهمية مرونة سلاسل الإمداد، وأصبحت التكنولوجيا والطاقة الجديدة والصناعات المتقدمة عناصر مركزية في التنافس الدولي .[5]

ومن ثم، فإن زيارة 2026 تختلف عن زيارة 2016 في أن المطلوب لم يعد دعم مشروعات البنية الأساسية فقط، وإنما بناء شراكة ذات قدرة أكبر على إنتاج السلع والخدمات، وتوطين التكنولوجيا، وزيادة الصادرات، وربط مصر بسلاسل القيمة الإقليمية والدولية.

3. الزيارة في لحظة إعادة ترتيب إقليمية ودولية

يتحرك الشرق الأوسط في بيئة تتداخل فيها الصراعات مع أمن الطاقة والممرات البحرية وإعادة الإعمار والتنافس بين القوى الكبرى، وتزداد أهمية الاستقرار بالنسبة للصين مع ارتباط مصالحها بالتجارة والطاقة وسلاسل الإمداد. وفي المقابل، تحتاج مصر إلى الحفاظ على مساحة واسعة للمناورة بين الشركاء الدوليين. [6]

وتمنح هذه البيئة مصر أهمية إضافية في الحسابات الصينية، بسبب موقعها بين آسيا وأوروبا وأفريقيا، وامتلاكها قناة السويس، وارتباطها بالبحر الأحمر والمتوسط، فضلًا عن دورها السياسي في ملفات إقليمية متعددة.

4. الدلالة المستقبلية: من إدارة العلاقة إلى تصميم مسارها

القيمة الأساسية للزيارة تتمثل في اختبار قدرة الطرفين على صياغة أجندة تمتد حتى 2035. ويتطلب ذلك ربط الاستثمار بالتصدير، ونقل التكنولوجيا، وتطوير الموردين المحليين، والتدريب، والبحث والتطوير، وتعظيم القيمة المضافة داخل الاقتصاد المصري.

المحور الثاني

مصر والصين في شرق أوسط متغير.. تحولات الإقليم وتقاطع المصالح

لا يمكن فهم مستقبل الشراكة المصرية–الصينية بمعزل عن التحولات التي يشهدها الشرق الأوسط، فالمنطقة لم تعد تتحرك وفق أزمات منفصلة، وإنما أمام بيئة إقليمية تتداخل فيها الصراعات المسلحة مع إعادة ترتيب موازين القوى، وأمن الطاقة والممرات البحرية، وإعادة الإعمار، والتنافس بين القوى الكبرى، والتحولات في الاقتصاد والتكنولوجيا.[7]

وفي هذا السياق، تكتسب مصر والصين أهمية خاصة، وإن اختلفت طبيعة مصالح كل منهما، فمصر تتأثر بصورة مباشرة بما يجري في محيطها العربي والأفريقي والبحر الأحمر والمتوسط، بينما ترتبط الصين بالمنطقة من خلال الطاقة والتجارة والاستثمار وسلاسل الإمداد والأسواق، إلى جانب تنامي اهتمامها بالاستقرار الإقليمي. ومن ثم، فإن التغيرات التي يشهدها الشرق الأوسط لا تمثل فقط تحديات أمام البلدين، وإنما تفتح أيضًا مجالات جديدة للتعاون.

1. من إدارة الصراعات إلى إعادة تشكيل البيئة الإقليمية

لم تعد الأزمات الإقليمية ذات آثار أمنية مباشرة فقط، بل أصبحت تنتقل إلى التجارة والطاقة والاستثمار والأمن الغذائي وسلاسل الإمداد، ولذلك فإن إدارة الأزمات لا تكفي وحدها، بل تزداد الحاجة إلى بناء ترتيبات اقتصادية وسياسية أكثر قدرة على الصمود، وهنا تتقاطع الرؤية المصرية مع الاهتمام الصيني بالاستقرار والتنمية، وإن كان لكل طرف أدواته وأولوياته

2. غزة وإعادة الإعمار: من إدارة الأزمة إلى بناء فرص التعاون

تظل القضية الفلسطينية أحد أهم الملفات المؤثرة في مستقبل الشرق الأوسط، لكن تداعيات الحرب في غزة تجاوزت حدود الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، لتصبح مرتبطة بالأمن الإقليمي وإعادة الإعمار ومستقبل الترتيبات السياسية والاقتصادية في المنطقة، وتحتل مصر موقعًا خاصًا في هذا الملف بحكم الجغرافيا ودورها السياسي والإنساني وقدرتها على التواصل مع الأطراف المعنية. وفي المقابل، تمتلك الصين قدرات صناعية وتمويلية وتكنولوجية يمكن

أن تكون ذات أهمية في مراحل إعادة الإعمار. ومن هنا، يمكن أن يتطور التعاون المصري–الصيني في هذا الملف من مجرد تنسيق سياسي إلى تعاون اقتصادي وتنموي أوسع، إذا توافرت الترتيبات السياسية والأمنية اللازمة، ولا تقتصر أهمية هذا المسار على غزة نفسها، وإنما تكشف عن نموذج محتمل للتعاون في إعادة إعمار مناطق الصراع وبناء البنية الأساسية بعد الأزمات. [8]

3. البحر الأحمر وقناة السويس: من ممر تجاري إلى قضية أمن اقتصادي

أظهرت اضطرابات البحر الأحمر أن أمن الممرات البحرية أصبح عنصرًا من عناصر الأمن الاقتصادي العالمي. وتلتقي المصالح المصرية والصينية هنا بصورة مباشرة: مصر تحتاج إلى استقرار حركة الملاحة والإيرادات والخدمات المرتبطة بالقناة، بينما تحتاج الصين إلى طرق تجارية مستقرة تربط آسيا بالأسواق الأوروبية والأفريقية[9]، وتفتح هذه المعادلة مجالًا لتوسيع التعاون في الموانئ والخدمات اللوجستية وسلاسل الإمداد والطاقة، بما يدعم تحويل قناة السويس من ممر للعبور إلى منظومة جيو–اقتصادية متكاملة.

4. إيران والخليج: اتساع نطاق المخاطر الإقليمية

يمثل التصعيد المرتبط بإيران أحد أهم المتغيرات التي تؤثر في البيئة الاستراتيجية للشرق الأوسط، فالتوتر بين إيران وإسرائيل والولايات المتحدة لا يقتصر تأثيره على الأطراف المباشرة للصراع، وإنما يمتد إلى أمن الخليج، وأسواق النفط والغاز، وحركة التجارة، والممرات البحرية، وأسعار النقل والتأمين، وهنا تتأثر مصر بهذه التطورات من خلال انعكاساتها على الطاقة والتجارة وقناة السويس، بينما ترتبط الصين بصورة مباشرة باستقرار إمدادات الطاقة وحركة التجارة العالمية. ومن ثم، فإن استقرار الخليج وخفض مخاطر التصعيد يمثلان مصلحة مشتركة لمصر والصين، حتى وإن اختلفت أدوارهما السياسية، كما يفتح ذلك مجالًا أمام توسيع الحوار بين البلدين حول أمن الطاقة، وخفض التصعيد، وأمن الملاحة، وحماية سلاسل الإمداد.

5. الطاقة.. من مورد استراتيجي إلى مصدر للمخاطر والفرص

تظل الطاقة أحد أهم عناصر العلاقة بين الصين والشرق الأوسط، لكن طبيعة هذا الملف تتغير، فإلى جانب النفط والغاز، تتزايد أهمية الطاقة المتجددة والهيدروجين والطاقة الشمسية والتكنولوجيا المرتبطة بالتحول الأخضر. وفي ظل التوترات الإقليمية، أصبح أمن الطاقة مرتبط بصورة أكبر بأمن الممرات البحرية واستقرار الأسواق العالمية. وهنا يمكن لمصر أن تستفيد من موقعها وقدراتها في الطاقة المتجددة ومشروعات الربط، بينما تستطيع الصين توفير التكنولوجيا والقدرات الصناعية والاستثمارية، وبذلك، يمكن أن ينتقل التعاون من تأمين احتياجات الطاقة إلى بناء شراكات في مستقبل الطاقة.

6. إعادة تشكيل الاقتصاد الإقليمي وسلاسل الإمداد

أدت الأزمات المتتالية إلى إعادة النظر في مفهوم سلاسل الإمداد العالمية، فلم تعد الشركات والدول تبحث فقط عن أقل تكلفة، وإنما أصبحت تهتم أيضًا بالأمان والمرونة وتعدد مراكز الإنتاج. وهنا يمكن أن تزداد أهمية مصر باعتبارها موقعًا يجمع بين قناة السويس والموانئ والمناطق الصناعية والأسواق العربية والأفريقية والأوروبية، كما توفر هذه التحولات فرصة للصين لتوسيع قاعدة إنتاجها خارج الأسواق الآسيوية، بينما تمنح مصر فرصة لجذب استثمارات صناعية موجهة للتصدير. وبالتالي، فإن التحول في سلاسل الإمداد يمكن أن يمثل أحد أهم الجسور بين المصلحة الصينية والمصلحة المصرية.

7. السودان والقرن الأفريقي.. البعد الأفريقي في الشراكة

لا يمكن فصل الشرق الأوسط عن محيطه الأفريقي، خصوصًا عندما يتعلق الأمر بمصر والبحر الأحمر، فالحرب في السودان تمثل تحديًا مباشرًا للأمن الإقليمي، وتؤثر في البحر الأحمر وحركة التجارة والاستقرار في دول الجوار، كما تملك مصر مصلحة مباشرة في استقرار السودان، بينما ترتبط المصالح الصينية في المنطقة بالتجارة والطاقة والبنية الأساسية والاستقرار وحماية طرق الملاحة. ومن هنا، يمكن أن يمثل السودان والقرن الأفريقي مجالًا للتنسيق المصري–الصيني في دعم الاستقرار والتنمية وإعادة الإعمار عندما تسمح الظروف السياسية والأمنية، كما أن هذا الملف يبرز ميزة مهمة لمصر في الحسابات الصينية، وهي قدرتها على الربط بين الشرق الأوسط والبحر الأحمر والقارة الأفريقية.

8. ليبيا وسوريا.. إعادة بناء الدول والأسواق

تمثل سوريا وليبيا حالتين مختلفتين، لكنهما تعكسان اتجاهًا مشتركًا في المنطقة يتمثل في الحاجة إلى إعادة بناء مؤسسات الدولة والاقتصاد بعد سنوات من الصراع وعدم الاستقرار، وفي حال تحسن البيئة السياسية والأمنية، يمكن أن تظهر فرص واسعة لإعادة الإعمار والبنية الأساسية والطاقة والنقل والخدمات، وهنا تمتلك الصين خبرة وقدرات كبيرة في تنفيذ مشروعات البنية الأساسية، بينما تمتلك مصر خبرة ودورًا سياسيًا وعلاقات عربية وإقليمية يمكن أن تساعد في دعم مسارات الاستقرار. ومن ثم، يمكن أن تتطور الشراكة المصرية–الصينية مستقبلًا لتشمل مشروعات إعادة الإعمار والتنمية في دول المنطقة، بدل أن تظل محصورة في الإطار الثنائي.

9. التنافس بين القوى الكبرى.. فرص التوازن المصري

تمنح المنافسة بين القوى الكبرى مصر مساحة للمناورة إذا حافظت على تنويع علاقاتها. ومن ثم، ينبغي أن يكون تعميق العلاقات مع الصين جزءًا من استراتيجية أوسع لتنويع الشركاء والأسواق والتكنولوجيا والتمويل، وليس وليس انتقالًا من محور دولي إلى آخر.

10. من تداخل الأزمات إلى تداخل المصالح

تكشف الملفات السابق عرضها أن الأزمات الإقليمية لم تعد منفصلة عن بعضها، فالحرب في غزة ترتبط بالبحر الأحمر، وأمن البحر الأحمر يرتبط بقناة السويس والتجارة العالمية، والتوتر مع إيران يؤثر في الطاقة والملاحة، بينما يؤثر استقرار السودان والقرن الأفريقي في أمن البحر الأحمر، وترتبط إعادة الإعمار بالطاقة والبنية الأساسية وسلاسل الإمداد. وبالتالي، فإن الشرق الأوسط الجديد لا يمكن التعامل معه من خلال ملفات منفصلة، وإنما من خلال شبكة مترابطة من المصالح الأمنية والاقتصادية والجيو–اقتصادية. لذلك يمكن أن تتحول الشراكة المصرية–الصينية من علاقة ثنائية إلى شراكة ذات أبعاد إقليمية متزايدة.

المحور الثالث

من الشراكة الاقتصادية إلى الشراكة الجيو–اقتصادية.. ماذا تريد الصين وماذا تحتاج مصر؟

أدت التحولات التي شهدتها العلاقات المصرية–الصينية خلال السنوات الأخيرة إلى اتساع نطاق المصالح المشتركة، فلم تعد العلاقة تقتصر على التجارة أو تنفيذ مشروعات البنية الأساسية، وإنما أصبحت تشمل الصناعة والطاقة الجديدة والسيارات الكهربائية والتكنولوجيا واللوجستيات والمناطق الصناعية، لكن اتساع مجالات التعاون لا يعني بالضرورة تحول العلاقة إلى شراكة أكثر توازنًا، فالتحدي الأساسي بالنسبة لمصر يتمثل في كيفية تحويل الحضور الصيني المتزايد إلى إنتاج وصادرات ونقل تكنولوجيا وقيمة مضافة محلية، بينما تسعى الصين إلى توسيع حضورها في موقع يتمتع بأهمية استراتيجية بالنسبة إلى التجارة العالمية والأسواق الإقليمية. ومن هنا، تبرز الحاجة إلى الانتقال من مفهوم الشراكة الاقتصادية إلى مفهوم أوسع هو الشراكة الجيو–اقتصادية.

1. المصالح الصينية..... ماذا تريد الصين من مصر؟

يمكن فهم المصالح الصينية في مصر من خلال أربعة عناصر رئيسية :الموقع، والسوق، والإنتاج، والدور الإقليمي.

- **مصر كموقع استراتيجي:** تمثل مصر نقطة اتصال مهمة بين آسيا وأوروبا وأفريقيا، بفضل قناة السويس والبحر الأحمر والبحر المتوسط، وهذا الموقع يمنح الصين فرصة لتعزيز حضورها في واحدة من أهم مناطق التجارة العالمية، خاصة مع تزايد أهمية أمن سلاسل الإمداد وتقليل المخاطر المرتبطة بالاضطرابات التجارية والجيوسياسية. وبالتالي، فإن أهمية مصر بالنسبة للصين لا ترتبط فقط بالسوق المحلية، وإنما بقدرتها على أن تكون منصة للوصول إلى أسواق متعددة.
- **مصر كقاعدة إنتاج وتصدير:** تسعى الشركات الصينية إلى توسيع حضورها الصناعي خارج الصين، سواء للوصول إلى أسواق جديدة أو لتقليل تكاليف الإنتاج أو للاستفادة من اتفاقيات التجارة التي تتمتع بها الدول

المضيفة. وهنا تمتلك مصر ميزة مهمة، تتمثل في موقعها واتفاقياتها التجارية ووجود المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وقد أصبحت منطقة تيدا وغيرها من مناطق التعاون الصناعي نموذجًا للحضور الصناعي الصيني في مصر، مع توسع الاهتمام بقطاعات التصنيع والطاقة الجديدة واللوجستيات. وبالتالي، يمكن أن تنتقل العلاقة من الصين التي تصدر إلى مصر إلى الصين التي تنتج في مصر وتصدر من مصر، وهذا التحول سيكون أكثر أهمية للطرفين.

- **مصر كبوابة إلى أفريقيا والعالم العربي:** تمنح مصر الشركات الصينية فرصة للوصول إلى أسواق عربية وأفريقية واسعة، وهنا تزداد أهمية مصر مع توجه الصين إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول الجنوب العالمي، وتوسيع حضورها في أفريقيا والشرق الأوسط. وبالتالي، فإن نجاح الشركات الصينية في مصر لا يقاس فقط بحجم مبيعاتها في السوق المصرية، وإنما بقدرتها على استخدام مصر كقاعدة للتوسع الإقليمي.
- **مصر كشريك سياسي إقليمي:** لا تقتصر قيمة مصر بالنسبة للصين على الاقتصاد، فالقاهرة تتمتع بعلاقات واسعة مع الدول العربية والأفريقية والقوى الدولية، كما تؤدي أدوارًا في عدد من الملفات الإقليمية، وهذا يجعل التواصل مع مصر مهمًا بالنسبة للصين في فهم التطورات الإقليمية وتوسيع قنوات الحوار والتنسيق بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك. ومن ثم، فإن الشراكة مع مصر تمنح الصين بعدًا اقتصاديًا وسياسيًا في آن واحد.

2. **المصالح المصرية.... ماذا تحتاج مصر من الصين؟**

إذا كانت الصين تبحث عن الموقع والأسواق والاستقرار، فإن مصر تحتاج إلى أن تحقق من الشراكة مجموعة من الأهداف التنموية الأكثر تحديدًا.

- **الاستثمار المنتج وليس الاستثمار فقط:** لا تحتاج مصر إلى زيادة عدد المشروعات الصينية فحسب، وإنما إلى زيادة جودة الاستثمار، ويعني ذلك إعطاء الأولوية للمشروعات التي تنتج سلعًا قابلة للتصدير، وتستخدم نسبة متزايدة من المدخلات المحلية، وتنقل التكنولوجيا والمعرفة، وأيضًا التي توفر وظائف نوعية، وتقوم بتدرب العمالة المصرية، وتربط الشركات الصينية بالشركات المصرية، وتساهم في تطوير سلاسل القيمة المحلية، وبذلك يصبح السؤال الأساسي؛ ما الذي سيضيفه الاستثمار للاقتصاد المصري؟ وليس فقط: كم تبلغ قيمة الاستثمار؟
- **زيادة الصادرات المصرية إلى الصين:** تمثل الفجوة التجارية أحد أبرز التحديات في العلاقة الاقتصادية بين البلدين، فزيادة التجارة الثنائية في حد ذاتها لا تعني بالضرورة تحقيق استفادة متوازنة، إذا ظل الجزء الأكبر من النمو ناتجًا عن زيادة الواردات المصرية. ومن ثم، تحتاج مصر إلى استراتيجية أكثر وضوحًا للنفاذ إلى السوق الصينية، مع التركيز على المنتجات التي تمتلك مصر فيها ميزة تنافسية، مثل المنتجات الزراعية والغذائية وبعض المنتجات الصناعية والكيماوية والمنسوجات والمنتجات ذات القيمة المضافة، كما يمكن

أن تلعب الشركات الصينية العاملة في مصر دورًا في فتح قنوات التصدير إلى السوق الصينية والأسواق الآسيوية.

- **نقل التكنولوجيا وبناء القدرات:** يمثل نقل التكنولوجيا أحد أهم الركائز الأساسية للشراكة، فاستيراد التكنولوجيا أو شراء المعدات لا يساوي بالضرورة توطين التكنولوجيا، ولذلك، ينبغي أن تتضمن المشروعات الكبرى آليات واضحة للتدريب، والبحث والتطوير، ونقل المعرفة، وتأهيل الموردين المحليين، وإنشاء شراكات بين الشركات والجامعات ومراكز البحث، وخاصة في مجالات الذكاء الاصطناعي، والطاقة الجديدة، والسيارات الكهربائية، والإلكترونيات، والتصنيع المتقدم.
- **ربط الاستثمار الصيني بالصناعة المصرية:** من أهم فرص المرحلة المقبلة ألا تعمل الشركات الصينية داخل الاقتصاد المصري بصورة منفصلة عن الشركات المحلية، فكلما زادت نسبة المكونات والخدمات المصرية المستخدمة في المشروعات الصينية، زاد الأثر الاقتصادي للاستثمار، ولهذا، يمكن تطوير برامج لربط الشركات الصينية بالموردين المصريين، وتحديد مستهدفات تدريجية للمكون المحلي، مع تقديم حوافز للشركات التي تنجح في تحقيقها.
- **المنطقة الاقتصادية لقناة السويس.. نقطة التحول الرئيسية:** تمثل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس أهم منصة يمكن من خلالها ترجمة الشراكة المصرية–الصينية إلى شراكة جيو–اقتصادية، فالمنطقة تجمع بين الموقع الجغرافي، والموانئ، والمناطق الصناعية، والخدمات اللوجستية، وإمكانية الوصول إلى الأسواق الخارجية، بالإضافة إلى أن التعاون المصري–الصيني شهد داخل المنطقة تطورات متواصلة، مع استمرار اهتمام الشركات الصينية بالاستثمار في قطاعات صناعية ولوجستية مختلفة، لكن المرحلة المقبلة تتطلب الانتقال من جذب الاستثمارات إلى إدارة نوعية الاستثمارات، بما يعني أن الأولوية لا ينبغي أن تكون فقط لعدد الشركات أو حجم رؤوس الأموال، وإنما للقطاعات التي تخدم أهداف الاقتصاد المصري.، لذلك يمكن إعطاء الأولوية للصناعات التي تحقق ثلاثة أهداف متزامنة وهي: الإنتاج، والتصدير ونقل التكنولوجيا. وبذلك يمكن أن تتحول المنطقة الاقتصادية لقناة السويس تدريجيًا إلى منصة إنتاج صينية–مصرية موجهة للأسواق الإقليمية والدولية.

3. القطاعات الجديدة التي يمكن أن تقود الشراكة في المستقبل

توجد مجموعة من القطاعات التي يمكن أن تمثل الجيل الجديد من التعاون المصري–الصيني، تتمثل أبرزها فيما يلي:

- **الطاقة الجديدة:** تمتلك الصين قدرات كبيرة في تصنيع الألواح الشمسية والبطاريات ومكونات الطاقة المتجددة، بينما تمتلك مصر موارد طبيعية وموقعًا يسمحان بتطوير مشروعات واسعة للطاقة النظيفة. ومن

ثم، يمكن تطوير التعاون من مجرد تنفيذ مشروعات طاقة إلى توطين جزء من صناعة الطاقة الجديدة في مصر.

- **السيارات الكهربائية:** يمثل قطاع السيارات الكهربائية فرصة مهمة لتطوير قاعدة صناعية جديدة في مصر، خاصة إذا ارتبط الاستثمار الصيني بالإنتاج المحلي والتصدير وتطوير الصناعات المغذية.
- **الذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي:** يمكن أن يتوسع التعاون ليشمل مراكز البيانات، والحوسبة، والذكاء الاصطناعي، والخدمات الرقمية، وتدريب الكوادر، مع الاهتمام ببناء القدرات المصرية وليس فقط استيراد الحلول الجاهزة.
- **اللوجستيات وسلاسل الإمداد:** يمكن استثمار موقع مصر في تطوير خدمات لوجستية متقدمة تربط الموانئ بالمناطق الصناعية والأسواق الإقليمية.
- **الصناعات التحويلية:** تمثل الصناعات ذات القيمة المضافة الأعلى فرصة لتقليل الاعتماد على الواردات وزيادة الصادرات، خاصة إذا ارتبطت بالطلب الإقليمي.
- **من قناة السويس إلى منظومة جيو-اقتصادية متكاملة:** تكمن إحدى أهم فرص الشراكة في عدم التعامل مع قناة السويس باعتبارها مجرد ممر بحري، فالمنطقة يمكن أن تتحول إلى منظومة متكاملة تضم: الموانئ، المناطق الصناعية، التخزين، النقل، الخدمات اللوجستية، الطاقة، التصنيع، وإعادة التصدير، وهذا النموذج يحقق فائدة مشتركة، فبالنسبة للصين، يوفر قاعدة إنتاج ولوجستيات قريبة من الأسواق الأوروبية والأفريقية والعربية. وبالنسبة لمصر، يحقق انتقالًا من اقتصاد يعتمد جزئيًا على رسوم المرور إلى اقتصاد يستفيد أيضًا من القيمة المضافة الناتجة عن التجارة والتصنيع والخدمات المرتبطة بها.
- **إعادة الإعمار.. مجال محتمل لشراكة ذات بعد إقليمي:** تفتح التحولات الإقليمية مجالًا آخر للتعاون يتمثل في إعادة الإعمار، فإذا انتقلت المنطقة تدريجيًا من مرحلة الصراعات إلى مرحلة إعادة البناء، ستكون هناك احتياجات ضخمة في الإسكان والطاقة والمياه والنقل والاتصالات والبنية الأساسية. وهنا تمتلك الصين خبرة وقدرات كبيرة في تنفيذ مشروعات البنية الأساسية على نطاق واسع، بينما تمتلك مصر موقعًا ودورًا سياسيًا يمكن أن يسهلا مشاركتها في مشروعات إعادة الإعمار الإقليمية، ويمكن أن يبدأ هذا التعاون من غزة، إذا توافرت الظروف السياسية والأمنية المناسبة، لكنه يمكن أن يمتد مستقبلًا إلى مناطق أخرى تحتاج إلى إعادة بناء. وبذلك، تصبح إعادة الإعمار مجالًا يمكن أن يجمع بين الدور السياسي المصري والقدرة الاقتصادية والصناعية الصينية.

4. التحدي الأكبر.. كيف تصبح الشراكة أكثر توازنًا؟

رغم الفرص الكبيرة، توجد مجموعة من التحديات التي يمكن أن تحد من تطور الشراكة بين مصر والصين، أولها؛ استمرار الفجوة التجارية، وثانيها؛ محدودية مشاركة الشركات المصرية في بعض سلاسل القيمة، وثالثها؛ الحاجة إلى زيادة نقل التكنولوجيا، ورابعها ضرورة توجيه الاستثمارات نحو قطاعات إنتاجية قابلة للتصدير، كما أن التنافس بين القوى الكبرى يفرض على مصر الحفاظ على مساحة واسعة من الحركة الاستراتيجية. لذلك، فإن تعميق العلاقات مع الصين ينبغي ألا يتحول إلى اعتماد مفرط على مصدر واحد للاستثمار أو التكنولوجيا أو التمويل، والأفضل هو بناء شراكة قوية مع الصين داخل استراتيجية مصرية أوسع لتنويع الشركاء والأسواق ومصادر التكنولوجيا والاستثمار.

5. الفرص المتاحة... نحو معادلة جديدة للشراكة

تكشف القراءة السابقة أن الشراكة المصرية–الصينية تقف أمام ثلاثة مستويات محتملة:

- **الشراكة الاستثمارية:** الصين تستثمر في مصر وتنفذ المشروعات.
- **الشراكة الإنتاجية:** الصين تنتج في مصر، وتستخدم جزءًا متزايدًا من المدخلات المحلية، وتنقل التكنولوجيا، وتصدر من مصر.
- **الشراكة الجيو–اقتصادية :**تصبح مصر منصة تربط الإنتاج الصيني بالأسواق العربية والأفريقية والأوروبية، وتتكامل فيها الصناعة واللوجستيات والطاقة والتجارة.

ويمثل المستوى الثالث الهدف الأكثر طموحًا، لكنه يتطلب أولًا نجاح الانتقال من المستوى الأول إلى الثاني. ومن هنا، فإن الشراكة الجيو–اقتصادية ليست نتيجة تلقائية لزيادة الاستثمارات، وإنما نتيجة لسياسة مصرية واعية في اختيار نوع الاستثمار وتحديد شروطه وربطه بأهداف الإنتاج والتصدير والتكنولوجيا.

ويتضح مما سبق، أن مصر والصين تملك مقومات تكامل واضحة، لكن الاستفادة منها تتوقف على قدرة الطرفين على إعادة تعريف الشراكة. فالصين تبحث عن موقع إنتاجي ولوجستي مستقر وقريب من الأسواق، وعن شريك يتمتع بموقع سياسي وجغرافي مهم. أما مصر فتحتاج إلى الاستثمار المنتج، والتكنولوجيا، وزيادة الصادرات، وتطوير الصناعة، والاندماج بصورة أكبر في سلاسل القيمة العالمية. وبالتالي، فإن المصلحة المصرية ليست في زيادة الحضور الصيني فقط، وإنما في تحويل هذا الحضور إلى قيمة مضافة للاقتصاد المصري، وإذا نجحت مصر في ذلك، يمكن أن تتحول المنطقة الاقتصادية لقناة السويس من مجرد موقع للاستثمار الصيني إلى أحد أهم مكونات شراكة مصرية–صينية ذات امتداد إقليمي.

المحور الرابع

مستقبل الشراكة المصرية–الصينية.. السيناريوهات المحتملة

إذا كانت التحولات الإقليمية والدولية تفرض إعادة النظر في طبيعة الشراكة المصرية–الصينية، فإن السؤال التالي يتعلق بمسار هذه الشراكة خلال السنوات المقبلة. فالمستقبل لن يتحدد فقط بحجم الاستثمارات أو عدد الاتفاقيات، وإنما بقدرة البلدين على الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية وتحويل المصالح المشتركة إلى مشروعات طويلة المدى. وفي ضوء الاتجاهات الحالية، يمكن تصور ثلاثة سيناريوهات رئيسية لمستقبل الشراكة بين مصر والصين.

السيناريو الأول: استمرار الشراكة الاقتصادية التقليدية

يقوم هذا السيناريو على استمرار النمو التدريجي في العلاقات الاقتصادية والسياسية، مع توسع الاستثمارات الصينية في الصناعة والبنية الأساسية والطاقة واللوجستيات، واستمرار التعاون داخل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وفي هذا المسار، تستمر الاتفاقيات والمشروعات الجديدة، لكن دون تغيير جوهري في هيكل العلاقة، ويظل التركيز الأساسي على الاستثمار والتجارة وتنفيذ المشروعات، بينما تستمر الفجوة التجارية بين البلدين، مع تقدم محدود في نقل التكنولوجيا وزيادة القيمة المضافة المحلية.

ويتميز هذا السيناريو بسهولة تحققه نسبيًا؛ لأنه يمثل امتدادًا للمسار الحالي ولا يتطلب تغييرات كبيرة في السياسات، لكن مشكلته الأساسية أنه لا يستفيد بصورة كاملة من التحولات الجديدة في الاقتصاد العالمي ومن الموقع الجيو–اقتصادي لمصر.

السيناريو الثاني: الشراكة الاستراتيجية متعددة المجالات

يفترض هذا السيناريو انتقال العلاقات إلى مستوى أوسع، بحيث لا تقتصر على الاستثمار والتجارة، وإنما تشمل بصورة أكثر عمقًا عدة مجالات وهي؛ التصنيع، الطاقة الجديدة، السيارات الكهربائية، الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا، اللوجستيات، الاقتصاد الرقمي، التدريب ونقل المعرفة، سلاسل القيمة، التعاون في إعادة الإعمار.

وفي هذا السيناريو، تصبح المشروعات الصينية جزءًا من أهداف التنمية المصرية، وليس مجرد مشروعات منفصلة، كما تتحول المنطقة الاقتصادية لقناة السويس إلى مركز أكثر أهمية للصناعة والخدمات اللوجستية، مع زيادة ارتباط الشركات الصينية بالموردين والشركات المصرية.

ويبدو هذا السيناريو الأكثر واقعية على المدى القريب والمتوسط؛ لأنه يتوافق مع الاتجاهات القائمة، وفي الوقت نفسه لا يتطلب تحولًا جذريًا في طبيعة العلاقات.

السيناريو الثالث: الشراكة الجيو–اقتصادية الإقليمية

يمثل هذا السيناريو التحول الأكثر طموحًا؛ وفيه تصبح مصر منصة رئيسية للشركات الصينية للوصول إلى الأسواق العربية والأفريقية والأوروبية، مع تكامل أكبر بين الصناعة واللوجستيات والطاقة والموانئ والتجارة، وفي هذا المسار، لا تصبح قناة السويس مجرد ممر لعبور السلع، وإنما مركزًا ضمن منظومة إقليمية تشمل: التصنيع، التخزين، النقل، الموانئ، الخدمات اللوجستية، الطاقة، وإعادة التصدير، كما يمكن أن تمتد الشراكة إلى مشروعات إعادة الإعمار في المنطقة، ومشروعات الربط والطاقة والبنية الأساسية.

ويعني تحقق هذا السيناريو انتقال العلاقة من شراكة ثنائية إلى شراكة ذات تأثير إقليمي، لكن الوصول إليه يتطلب شروطًا أكثر صعوبة، من بينها تحسين القدرة التصديرية المصرية، وزيادة المكون المحلي، ونقل التكنولوجيا، وتحسين كفاءة سلاسل الإمداد، والحفاظ على الاستقرار الإقليمي.

المحور الخامس

الرؤية الاستشرافية المصرية حتى 2035

ينبغي أن تستند السياسة المصرية تجاه الشراكة مع الصين إلى الانتقال من سؤال حجم الاستثمارات إلى سؤال أثرها التنموي والاستراتيجي. وبناءً على ذلك، يمكن بلورة الرؤية في سبع أولويات:

1. ربط الاستثمارات الصينية بمستهدفات محددة للإنتاج والتصدير والمكون المحلي ونقل التكنولوجيا.
2. تحويل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس إلى منصة إنتاج ولوجستيات وتصدير، وليس مجرد منطقة جذب استثماري.
3. إنشاء برامج مؤسسية لربط الشركات الصينية بالموردين المصريين والجامعات ومراكز البحث والتطوير.
4. تحديد قطاعات ذات أولوية للتعاون حتى 2035، خاصة الطاقة الجديدة والسيارات الكهربائية والذكاء الاصطناعي والإلكترونيات والصناعات التحويلية واللوجستيات.
5. تطوير استراتيجية أكثر فاعلية لزيادة الصادرات المصرية إلى الصين عبر المنتجات الزراعية والغذائية والصناعية ذات الميزة التنافسية.
6. استخدام التعاون المصري–الصيني كأداة للاندماج في سلاسل القيمة العالمية مع الحفاظ على تنويع الشركاء الدوليين.
7. توسيع الحوار المصري–الصيني حول أمن البحر الأحمر والطاقة وإعادة الإعمار بما يخدم الاستقرار الإقليمي دون تحويل الشراكة الاقتصادية إلى اصطفاف جيوسياسي.

الخاتمة

تأتي زيارة شي جين بينغ إلى القاهرة في لحظة تتقاطع فيها الذكرى التاريخية للعلاقات المصرية–الصينية مع تحولات عميقة في الشرق الأوسط والاقتصاد العالمي. ولذلك، فإن أهميتها لا تقاس فقط بما قد ينتج عنها من اتفاقيات، وإنما بقدرة القاهرة وبكين على إعادة تعريف وظيفة الشراكة خلال العقد المقبل.

وتشير القراءة الاستشرافية إلى أن المسار الأكثر ترجيحًا يتمثل في الانتقال التدريجي من الشراكة الاقتصادية إلى الشراكة الاستراتيجية متعددة المجالات، مع إمكانية الوصول إلى شراكة جيو–اقتصادية ذات امتداد إقليمي إذا نجحت مصر في تعظيم القيمة المحلية للاستثمارات، وزيادة الصادرات، ونقل التكنولوجيا، وربط الصناعة باللوجستيات والطاقة والأسواق.

ومن ثم، فإن القيمة الأهم للزيارة قد لا تكون في عدد الاتفاقيات التي ستُوقع خلالها، وإنما في قدرتها على فتح مرحلة جديدة من العلاقة: مرحلة تنتقل فيها مصر من موقع السوق المستقبلة للاستثمار إلى موقع الشريك الإنتاجي والتصديري، وتنتقل فيها الصين من مصدر للمشروعات والسلع إلى شريك في بناء القدرات والتكنولوجيا وسلاسل القيمة. وهنا يصبح السؤال الاستراتيجي: هل تستطيع مصر والصين الانتقال من إدارة المصالح القائمة إلى المشاركة في تشكيل مستقبل إقليمي جديد؟

---

[1] - - China's Xi to visit Egypt for talks with El-Sisi, Ahram Online , Wednesday 26 Aug 2026
https://english.ahram.org.eg/UI/Front/Inner.aspx?NewsContentID=575309

2 President Xi Jinping Meets with Egyptian Prime Minister Mostafa Madbouly, August 30, 2025 22:32

3 - State Information Service, 20 August 2026: Egypt, China probe setting up $2bn industrial complex in SCZONE

4 Foreign Ministry Spokesperson Lin Jian's Regular Press Conference on August 26, 2026
https://eg.china embassy.gov.cn/eng/fyrth/202608/t20260826_12010897.htm?

5 President Xi Jinping Meets with Egyptian Prime Minister Mostafa Madbouly, August 30, 2025 22:32
https://www.fmprc.gov.cn/eng/xw/zyxw/202508/t20250830_11698929.html?

6 China says Middle East at critical point, calls for cooling tensions and dialogue, Reuter, August 24, 2026.
https://www.reuters.com/world/china/china-says-middle-east-critical-point-calls-cooling-tensions-dialogue-2026-08-24/?

7 Special Envoy Zhai Jun of the Chinese Government on the Middle East Issue Meets with Egyptian Foreign Minister Badr Abdelatty, March 18, 2026 14:53
https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/xw/wjbxw/202603/t20260319_11877735.html?

8 Special Envoy Zhai Jun of the Chinese Government on the Middle East Issue Meets with Egyptian Foreign Minister Badr Abdelatty, March 18, 2026 14:53
https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/xw/wjbxw/202603/t20260319_11877735.html?

9 Drone strike in Egypt sparks security concerns about Suez oil exports, July 30, 2026
https://www.reuters.com/business/energy/drone-strike-egypt-sparks-security-concerns-about-suez-oil-exports-2026-07-30/?